



النشرة الاقتصادية والأسواق من ذي إيدج

تحليلات اقتصادية
للكويت ودول مجلس التعاون والعالم

19 مايو 2025

التعاون الاستثماري بين الكويت وهونغ كونغ

تحديث (15 مايو 2025): وقعت الكويت وهونغ كونغ اتفاقية بارزة لتعزيز وحماية الاستثمارات إلى جانب 24 مذكرة تفاهم أخرى لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية الثنائية. وذكر الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ، جون لي، أن الكويت هي أول دولة خليجية توقع كلاً من اتفاقية IPPA واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع هونغ كونغ، ما يوفر إطاراً قوياً للتعاون الاقتصادي. كما يمهّد الاتفاق الطريق لتعزيز التعاون في التمويل، والابتكار، والبنية التحتية، مع دعوة هونغ كونغ للكويت لإنشاء مكتب استثماري لها في المدينة. المصادر: [كونا](#)، [البيان الصحفي الرسمي لحكومة هونغ كونغ](#)

تشكل هذه الاتفاقيات خطوة مهمة في جهود الكويت لتجويد اقتصادها. فمن خلال تأمين حماية الاستثمارات واتفاقيات ضريبية مع هونغ كونغ – أحد أهم المراكز المالية العالمية – تستطيع الكويت جذب رؤوس أموال وخبرات أسوية تدعم رؤية "كويت جديدة 2035". التوقيت استراتيجي؛ إذ تعتمد الكويت على شراكات دولية لتطوير القطاعات غير النفطية مع استقرار عائدات النفط. تعكس الاتفاقيات ثقة المستثمرين بالإصلاحات الكويتية وتمنح هونغ كونغ بوابة للأسواق الخليجية، ما يعزز التدفقات التجارية والاستثمارية للطرفين. من المتوقع أن تستفيد قطاعات التمويل والاقتصاد الرقمي واللوجستيات مع تفعيل التعاون الثنائي، خاصة في مشاريع مثل التعاون بين الخطوط الجوية الكويتية ومطار هونغ كونغ. كما تعد هذه الاتفاقيات نموذجاً لعلاقات الخليج مع آسيا في الاستثمار وتبادل التكنولوجيا. توسيع الشبكات التجارية يعزز مكانة الكويت كمركز تجاري ومالي إقليمي، بما يتماشى مع رؤية 2035.

هناك تفاؤل حذر مع الانتقال من التوقيع إلى التنفيذ؛ من المتوقع إنشاء فرق عمل متخصصة لمتابعة مشاريع التمويل والتقنية المالية والبنية التحتية وتحويل مذكرات التفاهم إلى استثمارات فعلية. يمكن أن تظهر نتائج ملموسة مثل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل إجراءات المستثمرين خلال 6-12 شهراً القادمة، مما يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي. كما قد تدفع رئاسة الكويت لمجلس التعاون لعام 2025 نحو تسريع اتفاقية تجارة حرة بين المجلس وهونغ كونغ. غير أن الاستفادة الكاملة تتطلب استمرار الإصلاحات في بيئة الأعمال الكويتية. شراكة الكويت وهونغ كونغ تعزز مرونة الاقتصاد الخليجي وتدعم توجه التنويع على المدى البعيد.

توقعات سوق النفط – وكالة الطاقة الدولية تتوقع تباطؤ الطلب

تحديث (15 مايو 2025): أفادت وكالة الطاقة الدولية (IEA) بأن نمو الطلب العالمي على النفط يتباطأ بشكل ملحوظ. بعد بداية قوية للعام (نمو الطلب بمقدار 990 ألف برميل يومياً خلال الربع الأول)، تتوقع الوكالة أن ينخفض نمو الطلب لبقية عام 2025 إلى 650 ألف برميل يومياً فقط. رفعت وكالة الطاقة تقديراتها لنمو الطلب السنوي لعام 2025 بشكل طفيف إلى 740 ألف برميل يومياً، لكنها حذرت من أن الرياح الاقتصادية المعاكسة وارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية ستحد من الاستهلاك. في المقابل، من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط العالمي بمقدار 1.6 مليون برميل يومياً في 2025 مع زيادة إنتاج أوبك+ ونمو الإنتاج من خارج أوبك. المصادر: [تقرير وكالة الطاقة الدولية – مايو 2025](#)، [رويترز](#)

تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى سوق نفط أكثر توازناً في المرحلة المقبلة. يأتي تباطؤ نمو الطلب نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتحسن كفاءة الاستهلاك، تزامناً مع تعافي المعروض. أدى هذا التغير إلى تراكم المخزونات وانخفاض أسعار النفط بنحو 10 دولارات للبرميل بين أبريل ومايو، ليصل سعر برنت إلى منتصف السبعينيات. بالنسبة للدول المستوردة، يمثل ذلك فرصة لتقليل التضخم وتكاليف الطاقة، أما المنتجون – خصوصاً في الخليج – فيواجهون هوامش أرباح أقل. لا يزال دور السعودية محورياً؛ فهي واحدة من القلائل الذين لديهم طاقة إنتاج احتياطية وتسعى لتحقيق توازن السوق دون انهيار الأسعار. من جهة أخرى، بدأت الزيادة الكبيرة في مبيعات السيارات الكهربائية تقلص الطلب على البنزين والديزل. من المتوقع أن يستمر تباطؤ نمو الطلب على النفط مستقبلاً رغم بلوغ الاستهلاك مستويات قياسية (~102 مليون برميل يومياً).

من المتوقع أن تظل تقلبات السوق محدودة في الأجل القريب بفضل وفرة المعروض، ما يتيح مرونة في مواجهة أي تغير في الطلب. ستجذب الأنظار إلى سياسة أوبك+ خلال الأشهر القادمة، حيث يمكن للحلف إعادة تطبيق خفض الإنتاج إذا زادت المخزونات أو تراجع الطلب. في المقابل، توفر الطاقة الفائضة استقراراً أمام أي تعطّل جيوسياسي محتمل. على مستوى دول الخليج، سيتحول التركيز نحو التكيّف المالي مع أسعار النفط المنخفضة، مع استمرار خطط تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية استراتيجياً. تؤكد بيانات وكالة الطاقة الدولية الحاجة لتسريع الإصلاحات والتحول الاقتصادي في المنطقة.

تحليلات اقتصادية للكويت ودول مجلس التعاون والعالم (تكملة)

توقعات النمو العالمي – الأمم المتحدة تخفض تقديراتها

تحديث (16 مايو 2025): قامت الأمم المتحدة بخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية والمالية. وتشير التحديثات إلى أن الناتج المحلي العالمي سينمو بنسبة 2.4% فقط في 2025، انخفاضاً من 2.9% في 2024 وأقل بـ 0.4 نقطة مئوية عن توقعات بنابر الماضي. يُعزى هذا التراجع إلى تصاعد التوترات التجارية، خصوصاً زيادة الرسوم الجمركية الأمريكية التي أضعفت سلاسل التوريد والاستثمار العالمي. وترى الأمم المتحدة أن هذا التباطؤ واسع النطاق ويشمل الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وضعف التجارة وتراجع أسعار السلع. المصادر: تقرير الأمم المتحدة، وكالة الأنباء أسوشيتد برس

يبرز هذا التعديل من الأمم المتحدة مدى هشاشة الاقتصاد العالمي حالياً، حيث سيكون معدل النمو المتوقع لعام 2025 من أبطأ المعدلات في العقود الأخيرة خارج فترات الأزمات. تسلط المنظمة الضوء على عودة ديناميكيات الحروب التجارية مع ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية، ما يزيد التكاليف على الأعمال عالمياً. أثر ذلك يتجلى في تباطؤ نمو التصنيع والصادرات، وتراجع خطط الاستثمار. كما يعاني مصدرو السلع – ومنهم الشرق الأوسط – من ضغوط مزدوجة بسبب ضعف الطلب وانخفاض الأسعار، في وقت تواجه فيه الدول النامية المعتمدة على التجارة شروطاً مالية أكثر صعوبة وديوناً أعلى. ورغم تراجع التضخم العالمي في الأشهر الأخيرة، إلا أن استمرار الصراعات التجارية قد يبطئ عملية خفض الأسعار. الوضع العام يبعث على الحذر مع تأجيل الشركات لاستثماراتها وبحث المستثمرين عن ملذات آمنة. تشير الأمم المتحدة إلى ضرورة تحرك السياسات النقدية والمالية بشكل متسق لدعم النمو وحماية الفئات الأضعف.

قد يعني ذلك وقف رفع الفائدة أو خفضها إذا تدهور النمو، مع زيادة الاستثمارات الحكومية الموجهة. كما تبرز أهمية الجهود الدبلوماسية لتقليل الصراعات التجارية وتوقيع اتفاقيات جديدة. بالنسبة للخليج، المحافظة على سياسات مالية حكيمة وتسريع التنويع الاقتصادي ضروريان لمواجهة هذا التباطؤ. تشير التوقعات إلى بقاء النمو العالمي أقل من مستوياته التاريخية، ما يتطلب مراقبة دقيقة للبيانات الاقتصادية الأساسية خلال الفترة المقبلة.

إعادة ضبط العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد بريكست

تحديث (17 مايو 2025): تستعد المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي لإعادة ضبط علاقاتهما بعد بريكست من خلال اتفاق جديد يهدف إلى تسهيل التجارة وتعزيز التعاون. من المقرر أن يستضيف رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر قمة مع قادة الاتحاد الأوروبي في لندن للإعلان عن الاتفاق، والذي يشمل تسهيل التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية وتبسيط إجراءات السفر بين الجانبين. تهدف المبادرة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية دون العودة إلى السوق الأوروبية الموحدة. المصادر: البيان الصحفي الرسمي للحكومة البريطانية، رويترز، ذا تايمز

يمثل هذا الاتفاق أهم خطوة نحو تحسين العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ خروج بريطانيا في 2020. من الناحية الاقتصادية، حتى الاتفاقات الجزئية يمكن أن يكون لها أثر ملموس، خصوصاً عبر تقليل العراقيل أمام الصادرات الغذائية البريطانية وإعادة تفعيل بوابات السفر الإلكترونية للبريطانيين، ما يعزز السياحة والتبادل التجاري.

التوقعات مهم للاقتصاد البريطاني الذي يعاني من ضعف في النمو وارتفاع التضخم. من جهة أخرى، يستفيد الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على معايير مع تخفيف المشاكل في بعض الملفات مثل التنقل والعمل للشباب. سياسياً، يعكس الاتفاق تحولاً في السياسة البريطانية نحو شراكة بناء مع أوروبا. ومع ذلك، يبقى نجاح الاتفاق مرهوناً بفاعلية التنفيذ والدعم السياسي في الجانبين، في ظل استمرار التحديات في قضايا أعمق مثل الخدمات المالية.

في حال تنفيذ الاتفاق بنجاح، يُتوقع أن يساهم في تحسين النمو الاقتصادي وتقليل ضغوط الأسعار ودعم التعاون المستقبلي في مجالات مثل الطاقة والتعليم. يمثل هذا الاتفاق خطوة إيجابية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في أوروبا، لكنه ليس حلاً شاملاً وسيحتاج إلى متابعة دقيقة للنتائج الفعلية.

تحليلات اقتصادية للكويت ودول مجلس التعاون والعالم (تكملة)

موديز تخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة بسبب تفاقم الضغوط المالية

التحديث (16 مايو 2025): أعلنت وكالة موديز عن تخفيض التصنيف الائتماني طويل الأجل للولايات المتحدة من AAA إلى Aa1، في أول خطوة من نوعها في تاريخ تقييمها للديون السيادية الأميركية. وجاء القرار بعد تخفيض مماثل من قبل ستاندرد أند بورز في 2011 وفيتش في 2023، ما يعني أن جميع وكالات التصنيف الكبرى الثلاث باتت تصنف الولايات المتحدة دون الدرجة الممتازة. وأرجعت موديز القرار إلى "عجوزات مالية مستمرة وكبيرة، وارتفاع تكاليف الفائدة، وعدم وجود توافق سياسي على إصلاح هيكلي"، مع منح نظرة مستقبلية مستقرة. المصادر: [Moody's](#), [Fitch](#), [S&P](#), [IMF](#), [BBC](#)

تواجه الولايات المتحدة ضغوطاً مالية هيكلياً متزايدة. ووفقاً لتقديرات مكتب الميزانية، يُتوقع أن يرتفع الدين العام القائم في أيدي الجمهور من 98% من الناتج المحلي في 2024 إلى 134% بحلول 2035 إذا استمرت السياسات الحالية دون إصلاح. كما يُتوقع أن تظل العجوزات السنوية أعلى من 6% من الناتج، في حين قد تصل مدفوعات الفائدة إلى 1.8 تريليون دولار سنوياً بحلول 2035، بما يُعادل أكثر من 20% من الإيرادات الفيدرالية.

يعكس التخفيض تشكيكاً في قدرة الحكومة الأميركية على تنفيذ إصلاحات مالية طويلة المدى. فعلى الرغم من محاولات خفض الإنفاق، لم تُسَمِّس البرامج الكبرى مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، فيما لم تُحدث السياسات الضريبية والجمركية الأخيرة أثراً واضحاً في تقليص العجز. وبينما لا تزال سندات الخزنة الأميركية تمثل ملاذاً آمناً عالمياً، فإن هذا التخفيض يُضيف حالة من عدم اليقين وقد يؤدي إلى رفع تكاليف الاقتراض مستقبلاً.

بالنسبة لدول الخليج التي تمتلك صناديق سيادية ذات انكشاف كبير على الأصول المقومة بالدولار، يُعتبر هذا التطور محورياً. ورغم أنه لا يُتوقع أي تغييرات فورية في سياسات الاحتياطي أو المحافظ، إلا أن القرار يفرض إعادة تقييم استراتيجية إدارة المخاطر طويلة الأجل، ويُعزز التوجه نحو تنويع الأصول وتوسيع الخيارات الاستثمارية غير الدولارية.

على المدى القصير، لن يُسبب التخفيض اضطرابات كبيرة في الأسواق نظراً لعمق سوق السندات الأميركية ومكانة الدولار العالمية. لكن على المدى المتوسط، وفي غياب مسار واضح لضبط أوضاع المالية العامة، قد تواجه الولايات المتحدة ارتفاعاً في تكلفة خدمة الدين، ومزيداً من الضغوط التصنيفية، وتراجعاً تدريجياً في وضعها كملاد آمن.

من المرجح أن تحتفظ المؤسسات الكويتية والخليجية بانكشافها الأساسي على سندات الخزنة الأميركية، لكنها قد تتجه تدريجياً نحو توسيع مخصصاتها في أدوات سيادية عالية التصنيف وأصول غير دولارية لتعزيز تنوع المحافظ وتقليل المخاطر المرتبطة بالتركيز المفرط.

برزت تحولات اقتصادية عالمية وإقليمية في عدة مسارات رئيسية تشمل المالية العامة، الطاقة، والتجارة الدولية:

- اتفاقيات استراتيجية بين الكويت وهونغ كونغ: وقّعت الكويت 25 اتفاقية استثمارية مع هونغ كونغ، تشمل معاهدة لحماية الاستثمارات، في خطوة تعزز الشراكة الخليجية الآسيوية.
- اتجاهات سوق النفط: خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2025 إلى 740 ألف برميل يوميًا، مع استمرار التباطؤ في النمو وزيادة المعروض من أوبك+.
- الأمم المتحدة تخفض توقعات النمو: خفضت توقعاتها للنمو العالمي إلى 2.4% لعام 2025 وسط تصاعد التوترات التجارية وتشديد السياسات المالية، في انعكاس لتباطؤ واسع يشمل الدول المتقدمة والنامية.
- اتفاق اقتصادي جديد بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي: يهدف إلى تخفيف الاحتكاك التجاري بعد بريكست وتسهيل التنقل والتكامل في مجالات مثل الأمن وتجارة الانبعاثات.
- تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من قبل موديز: في خطوة غير مسبوقة، خفضت موديز التصنيف الأميريكي إلى Aa1 بسبب ارتفاع الدين وتكاليف الفائدة وغياب إصلاحات مالية هيكلية. ومع بلوغ الدين المتوقع 134% من الناتج بحلول 2035 واقترب الفوائد من تريليون دولار سنويًا، باتت المخاطر تتزايد. وتعيد صناديق الثروة الخليجية تقييم مخصصاتها رغم تمسكها بالاحتفاظ الأساسي بأصول الخزانة الأميركية، ما يعزز أهمية التنويع الاستراتيجي طويل الأمد.

حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كواردها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوارر "ذي إيدج".

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية أو أي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت